سامط ، **هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/٢٤). وتحدث بعض آخر عمّا سماه «وضع مغاير» بدأ يتشكل في جنوب لبنان، محذراً من انه «اذا لم يتم، وبأسرع وقت، كبح جماح هذه المنظمة الشيعية المتطرفة [على خلفية تمكن افراد من حزب الله من احتلال مواقع لجيش جنوب لبنان وقتل عدد كبير من افراده]، فاننا سنجد انفسنا على عتبة مرحلة جديدة في جنوب لبنان اكثر صعوبة وتعقيداً» (زئيف شيف ، **المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/٩/٢١). و «الايام الاكثر سوءاً»، التي يتحدث عنها البعض من المعلقين الاسرائيليين، هي كما يبدو ما توقعه المعلق العسكري، زئيف شيف، من «تزايد تدخل وتورط الجيش الاسرائيلي، سواء أكان ذلك لناحية المساندة التي يقدمها الى جيش جنوب لبنان، ام لناحية نشاطه المباشر عند الضرورة» (**المصدر نفسه**).

وكانت النتيجة المباشرة لهذه الاوضاع المستجدة ان تجدد الجدال الداخلي بشأن التورط الاسرائيلي في لبنان والقضايا المتفرعة منه، مثل الوجود العسكري المباشر، وحجمه، والترتيبات الامنية في المنطقة الامنية، ومدى فعالية جيش جنوب لبنان، والموقف من قوات الامم المتحدة، وغيرها من المواضيع، بعد ان بدا، لمدة معينة، ان حكومة بيرس، قد نجحت، في اعقاب تنفيذ المرحلة الاخيرة من خطة الانسحاب، في طي الملف اللبناني، واخذ الكثيرون يتحدثون عن الترتيبات الامنية كأنجاز. وفي تلك المدة، وعلى حد تعبير الصحفي جدعون سامط، «لاذ بالصمت كل اولئك الذين تنبأوا ـ في اوساط قيادة الجيش والمستشرقين ـ بالتدهور الحالي واقترحوا استراتيجية مغايرة» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/٩/٢٤).

خروج من الباب وعودة من النافذة

في حزيران (يونيو) ١٩٨٥، اعلنت حكومة التكتل الوطني، برئاسة شمعون بيرس، الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثالثة والاخيرة من مراحل خطة الانسحاب التي كانت الحكومة الاسرائيلة أقرتها في الرابع عشر من كانون الثاني (يناير) العام ١٩٨٥. وكان رئيس الحكومة الاسرائيلية بيرس، اكد، في العديد من تصريحاته قبل اقرار الحكومة لخطة الانسحاب، وبعد ذلك، ان حكومته مصممة على الانسحاب: «انني انادي بعودة الجيش الاسرائيلي الى البيت في اطار ترتيبات أمنية تضمن سلامة الجليل وسلامة جنودنا. وهذا يعني الاحتفاظ بجيش جنوب لبنان وانتشار قوات الامم المتحدة» (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٤/١٢/٢١). وفي مناسبة سابقة، اشار بيرس الى ان «المنطقة الامنية» ستكون اوسع مما كانت عليه في عهد سعد حداد، مع ان الجيش الاسرائيلي سيعود الى الوضع الذي كان قائماً قبل حرب لبنان (**هآرتس** ، ١٩٨٤/١٢/١٨). وفي تصريحاته اللاحقة، اكد بيرس، مجدداً، ان اسرائيل لا تنوي ابقاء قوات لها في «المنطقة الامنية»، وان جيش جنوب لبنان وميليشيات محلية أخرى (الحرس الوطني) سيتوليان مهام الأمن في تلك المنطقة (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٥/٣/١٨، **ودافار** ، ١٩٨٥/٤/٥). ومع ان بيرس اكد ان حكومته لن تتدخل في شؤون لبنان الداخلية، الا انه وفي الوقت ذاته اشار الى هذا الاحتمال في حال تعرض اسرائيل للخطر (**هآرتس** ، ١٩٨٥/٢/٧). وكان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ربط احتمال عودة الجيش الاسرائيلي الى لبنان بعودة المقاومة الفلسطينية ومحاولتها تنفيذ عمليات ضد المستوطنات الشمالية (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٥/١/١٥). لكن هذه التأكيدات والمزاعم الاسرائيلية، بشأن الانسحاب الكامل وعدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية، انكشف زيفها بسرعة. فالقوات الاسرائيلية التي انسحبت من الجنوب اللبناني، من باب الاعلام، عادت اليه، وتحديداً الى «المنطقة الامنية»، من نافذة الترتيبات الامنية التي نص عليها قرار الانسحاب ذاته. وهذه العودة، او بالاحرى تكثيف التواجد، مضمنة في حيثيات القرار الذي ينص، من حيث المبدأ، على ان حكومة اسرائيل قررت سحب الجيش الاسرائيلي من لبنان «وانتشاره، مجدداً، على الحدود الشمالية لدولة اسرائيل»؛ وفي الوقت ذاته، تتعهد الحكومة بالقيام «بكل ما يلزم لضمان سلامة الجليل»، من خلال ترتيبات امنية جوهرها «بقاء منطقة تعمل فيها قوات محلية [جيش جنوب لبنان] في جنوب لبنان بدعم من الجيش الاسرائيلي» (**هآرتس** ، ١٩٨٥/١/١٦). لكن هذا الدعم الذي تعهدت حكومة اسرائيل تقديمه الى جيش جنوب لبنان، في اطار الترتيبات الامنية، يكشف عن «وجود معين لوحدات من الجيش الاسرائيلي كان قائماً في المنطقة الامنية من اجل تدريب جيش جنوب لبنان» (طالي زيلنغر، **دافار** ، ١٩٨٦/٣/١٠). واذا اضفنا الى هذا حقيقة ان المفهوم الامني السائد في صفوف المؤسسة الامنية والسياسة،